الأملاك المخـزنية ومسار التحديث في المغرب
١٨٨٠ – ١٩٧٣م

د. جواد محمد
دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر
جامعة ابن طفيل
القنيطرة - المملكة المغربية

بيانات الأطروحة

أطروحة دكتوراه ضمن تكوين "التاريخ والمجتمع في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط حتى الفترة المعاصرة" بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة (المغرب).
نوقشت بتاريخ ٠٢ نونبر ٢٠٢٣.

الباحث: جواد محمد
إشراف: الأستاذ الدكتور محمد الغرايب
إشراف: الأستاذ الدكتور الطيب بياض
التخصص: التاريخ الحديث والمعاصر
لجنة المناقشة: عبد العزيز بل الفايدة وآخرون.

ترنو الدراسة الموسومة بـ "الأملاك المخزنية ومسار التحديث في المغرب ١٨٨٠م - ١٩٧٣م"، إلى تتبع تطور الإطار التنظيمي والقانوني لهذه الأملاك في المغرب المعاصر، تساوقا والإشكالية التي تدور في فلكها محاور البحث؛ بالارتكاز على التراكم المعرفي والانضباط المنهجي الذين أتاحتهما التجربة المهمة لمدرسة الحوليات في تعاطيها مع التاريخ الاقتصادي ومباحث العقار والتملك. مثلما تغيّت دراستنا الكشف عن آليات اشتغال البنية العقارية في المغرب على امتداد مراحل تاريخية تميزت باختلاف ظرفياتها وتباين مرامي السُّلط الضابطة لها (قبل وخلال وبعد الحماية)، فيما يمكن أن نصطلح عليه "محاولات التحديث"، -الذي شكل التوظيف الكولونيالي إحدى حلقاته، ثم استرجاع أراضي المعمرين التي كانت في الغالب موضوعًا للخوصصة والشراكة- إلى جانب ذلك ركّزت فصول الأطروحة على ضبط طبيعة الحدود والتمايز بين الأملاك المخزنية وباقي الأملاك، وعلاقتها بثنائية "بلاد المخزن" و"بلاد السيبة".

كلمات مفتاحية:
الأملاك المخزنية؛ مسار التحديث؛ الملك الخاص للدولة؛ الملك العام للدولة؛ المصادرة؛ نزع الملكية؛ الأنظمة العقارية؛ استرجاع الأراضي.

معرِّف الوثيقة الرقمي: 10.21608/kan.2025.415538

مُقَدِّمَةٌ

ترنو الدراسة الموسومة بـالأملاك المخزنية ومسار التحديث في المغرب ١٨٨٠- ١٩٧٣م، إلى تتبع تطور الإطار التنظيمي والقانوني لهذه الأملاك في المغرب المعاصر، تساوقا والإشكالية التي تدور في فلكها محاور البحث؛ بالارتكاز على التراكم المعرفي والانضباط المنهجي الذين أتاحتهما التجربة المهمة لمدرسة الحوليات في تعاطيها مع التاريخ الاقتصادي ومباحث العقار والتملك. في سياق محاولة تأطير موضوع الدراسة مفاهيميًا وتاريخيًا، وجب التأكيد على أن مفهوم "الأملاك المخزنية" هو الأكثر تركيزًا وتدليلاً على النظام العقاري الذي نودّ الحديث عنه بالتفصيل، وأنه ليس وليد فترة الحماية، بل ضاربا بعمق جذوره في تاريخ المغرب.

عُرفت الأملاك المخزنية في المغرب بهذا الوسم، ارتباطا بلفظ المخزن الشريف الذي كان يطلق على الدولة بجميع مكوناتها السياسية والإدارية قبل الحماية، وحيث كان المخزن يتولى الإشراف على هذا النوع من الأملاك ويسيره من خلال أمناء الأملاك. في نفس السياق، نُعت مفهوم الأملاك المخزنية بعدة

تسميات اختلفت حسب الحقب التاريخية، إذ تم التخلي عن اسم "المخزن" في عهد الحماية لصالح مفهوم الدولة، ليصبح الأملاك الخاصة للدولة "الدومين الخاص"، وبذلك فإنه أصبح يعبر عن مشروع جديد لازم التغييرات (الإصلاحات) التي جاءت بها فرنسا في المجتمع المغربي، ويطبعها بالخصائص التي تميز الدولة الحديثة.

قبل فرض الحماية الفرنسية، لم يكن من الممكن الحديث عن ملك خاص للدولة بالمفهوم الأوروبي، لأن ذلك سيكون نوعا من المفارقة التاريخية (Anachronisme). ولهذا، فإنه من الصعب، وجود تلك الأملاك بالمفهوم الترابي قبيل هذه الفترة. وإن كان يطابق الواقع في فرنسا، فإن الأمر ليس كذلك في المغرب، لآن طبيعة الأملاك فيه متنوعة، تشمل أملاك المخزن والوقف وأراضي الجماعات السلالية وأراضي الكُيش، نظرا للرصيد التاريخي والتراث العقاري الذي تستند إليه.

أما الإطار الزماني لحيز الدراسة فقد ضبط من ١٨٨٠م إلى حدود ١٩٧٣م، استنادًا إلى مقتضيات منهجية، مع أنني لم ألتزم حرفيا بهذا الإطار؛ لأن الموضوع معقد ومتشعب وله امتدادات، قبلا وبعدًا، فلا يفهم ولا يفسر إلا عبر تاريخ الأمد الطويل بتعبير فرناند بروديل، لأن البنية في الواقع التاريخي متواصلة ومتداخلة. وهذا ما أكد عليه مارك بلوك، مؤسّس مدرسة الحوليات، كون أن فهم الماضي لا يتأتىَّ إلا بإدراك القضايا التي يطرحها الزمن الراهن، في إطار جدلية زمنية منتجة.

اعتبرت مسألة الأرض ركيزة أساسية في توطيد دعائم الاستيطان في المغرب، لكن اصطدم بالبنى العقارية التي كانت سائدة آنذاك بتعددها وتعقدها، بالإضافة إلى مسألة امتلاك الأراضي في بلاد الإسلام. لهذا حظيت هذه المسألة بالاهتمام خاصة المادة ١١ من معاهدة مدريد في ٠٣ يوليوز ١٨٨٠م، التي سمحت للأجانب من الأوروبيين وغيرهم تملك وحيازة الملكيات العقارية حضرية كانت أو قروية، شريطة موافقة المخزن التي كانت ممنوعة إلى حدود القرن التاسع عشر.

أما الحد الثاني فيرمز إلى عمليات استرجاع أراضي المعمرين بعد الاستقلال، خاصة الظهير الشريف رقم: ١,٧٣,٢١٣ المؤرخ في ٠٢ مارس ١٩٧٣م الذي تنقل بموجبه إلى الدولة ملكية العقارات الفلاحية أو القابلة للفلاحة التي يملكها أشخاص أجانب ذاتيون أو معنويون. وكما هو معلوم فالاسترجاع تدبير ذو طبيعة يدخل في إطار السياسة العامة المتبعة من طرف دول حديثة العهد بالاستقلال؛ والتي ترمي إلى التحرر الاقتصادي ليتم للاستقلال السياسي معناه الكامل. وهكذا أشَّرت سنة ١٩٧٣م على محطة مهمة في مسار إصلاح الاقتصاد المغربي من الداخل، وبنفس يحمل إشارات رغبة الذات في استعادة المبادرة مجددًا، فقد استعادت الدولة في السنة نفسها ما تبقى من أراضي المعمرين وأعلنت مخططًا للمغربة.

على الرغم من ضرورات الانضباط الكرونولوجي التي تفرضها مسألة تحديد وضعية العقارات في فترات زمنية بعينها، سواء تعلق الأمر بفترة ما قبل الحماية، أو فترة ما قبل صدور الظهير المتعلق بالتحفيظ العقاري، إلا أن الواقع العملي والتسلسل المستمر لهذا النظام، فرض على مسار البحث مرونة أكبر بخصوص الفترة الزمنية. كما حرصت الدراسة على تفهم المقاربة القانونية في معالجة الإشكالية المحورية، وذلك بالاستحضار الدائم للمقاربة التاريخية خاصةً وأن الموضوع ذو طبيعة قانونية. صحيح أن فقيه القانون أو الباحث في حقل القانون يركز على تحليل بنية النص القانوني وعلى مواده وفصوله، على خلاف المؤرخ أو الباحث في حقل التاريخ يولي عناية كبرى لسياق إنتاج النص القانوني فعبره يتحول النص القانوني إلى حدث تاريخي يستوجب ذكر سياقه والظروف التي أنتجته وربطه بالعوامل الأخرى التي أسهمت في إصداره وفيما بعد نتائجه. وعلى هذا فالتاريخ يصبح مفسرا للقانون حينما يتحول القانون إلى عامل مفسر للتاريخ.

انصبت الدراسة مكانيًا على المغرب، خصوصًا المنطقة السلطانية ذات النفوذ الفرنسي، ولم تقتصر دراستنا على جزء معين من منطقة، بل أدرجنا ما أمكن من نماذج لمناطق المغرب، واستقينا بعض الأمثلة من منطقة الغرب ومدينة القنيطرة، ليس بحكم انتمائي الجغرافي لها، بقدر ما شكلت المدينة منذ سنة ١٩١٣م، مختبرا لأهم تجارب الاستعمار والاستيطان، حيث مثلت نموذج الحواضر المغربية العصرية الأولى التي تم التخطيط لها عبر مجموعة من الدراسات والتصاميم جعلت منها "المدينة الأوربية بامتياز"، إلى جانب تأسيس أول لجنة بلدية، وكذا تأسيس ميناء بور ليوطي (ميناء القنيطرة حاليا)، بالإضافة إلى مد خطوط السكك الحديدية وبناء محطة القنيطرة، كما اعتبرت بلاد الشرارة "مختبرًا للاستعمار الرسمي" وبالتالي ميدانا لتجريب الصيغ الأولى للاستعمار، قبل تعميمها على

المناطق والمدن المغربية الأخرى، وذلك من أجل مساعدتنا على معالجة الإشكالية المحورية.

انطلاقًا من هذا الفرش التاريخي، ترنو هذه الدراسة البحث في التطور التاريخي للملك المخزني على امتداد ثلاث منعطفات رئيسة: (ما قبل كولونيالي / كولونيالي / ما بعد كولونيالي). ومن شأن هذه المساءلة التاريخية وفق التقطيع المنهجي المعتمد أن تسمح ببناء منظور تعاقبي وتسلسلي للمراحل الثلاث، وخصوصا إظهار بعض الاستمراريات، حيث لم يكن يُرى من قبل إلا القطائع. وهو التصور الذي ساد بسبب تقطيع التاريخ شرائح سميت عصورًا وحقبًا ومراحل، وهذا التقطيع جزأ التاريخ ورسم حدودًا زمنية أصبحت بمثابة الحواجز بين الأزمنة.

دوافع اختيار الموضوع

إضافة إلى المبررات الإشكالية التي يُحفّز موضوع البحث على خوضها، فقد نبعت الرغبة في طرق موضوع الأملاك المخزنية في فترات حساسة وظروف حاسمة في تاريخ المغرب، إلى تجربة عايشتها شخصيا بالعديد من الإدارات المغربية، ولقد شكلت هذه التجارب الميدانية حافزًا لاقتحام وسبر أغوار هذا الموضوع. أما المبرر الثاني فيرجع إلى المشروع المهني الذي أنجزته في إطار تكوين سلك الإجازة المهنية الموسومة بالسياحة والتراث، والمعنون بـ: "تصنيف وتثمين الموروث المعماري الكولونيالي لمدينة القنيطرة"، الذي يُعَدّ رصيدًا حضاريًا وسجلاً تاريخيًا لفترة سيطرة فرنسا على المغرب واستقرار المعمرين بالقنيطرة. أما المبرر الثالث فيتمثل في احتكاكي المباشر بالدراسات الكولونيالية من خلال التكوين في سلك ماستر التاريخ المغاربي المقارن، والذي ختمته ببحث في موضوع "سياسة ألمانيا في دول المغارب"، الأمر الذي مكنني من الوقوف على حجم مطامع الأوروبيين بالمغرب، وهم الذين خبروا بنياته الاقتصادية والمجتمعية والثقافية عبر دراسات استكشافية كولونيالية مهدت لاحتلاله.

أولاً: إشكالية الدراسة

لا شك أن الصدمة الاستعمارية قد أحدثت هزّة عميقة زعزعت البنية العقارية المتعددة والمعقدة، وضمنها الأملاك المخزنية بالمغرب إبان فترة الحماية الفرنسية، خاصة إذا سلمنا بأن تملك الحماية للأملاك المخزنية ليس غاية في حد ذاته، بل مجرد وسيلة من وسائل التحكم في المجال وفي الآليات لأجل تسخيرها في اتجاه يخدم تصورها للمصالح الكولونيالية. وبناءً على المعطيات المساقة أعلاه فإن دراستنا تندرج ضمن الإشكالية المركزية التالية:

ما الثابت وما المتحول في تكوين وتدبير الأملاك المخزنية قبل الحماية الفرنسية وخلالها وبعد الحصول على الاستقلال بالمغرب؟

انطلاقًا من هذا الواقع، كان مسار الدراسة موجها بعديد من التساؤلات الفرعية والرؤى الإشكالية التي تناسلت من الإشكال الرئيس للموضوع، على غرار:

- ما هي معايير التمييز بين أملاك المخزن وأملاك السلطان وباقي الأملاك الأخرى؟
- كيف وُزعت الأملاك المخزنية بين ثنائية "بلاد المخزن" و"بلاد السيبة"؟
- ما وضعية الأملاك المخزنية في ظل نظام الحماية الفرنسية؟
- إلى أي مدى وُفّق المشرّع المغربي بعد الاستقلال في استرجاع الأملاك المخزنية وتدبيرها؟

ثانيًا: رصيد الدراسات السابقة والمصادر الموظفة في الدراسة

تناولت بعض الدراسات جوانب من موضوع بحثنا من زوايا معينة، وقد تضمنت القائمة البيبليوغرافية في آخر هذه الأطروحة العديد من الدراسات التي تعد أبحاثا مرجعية لا غنى عنها لكل دارس للموضوع، وهي تتوزع بين حقول معرفية وعلمية متنوعة منها: السياسية والاقتصادية والسوسيولوجية والقانونية، كما لن نذكر كل المصادر التي اعتمدناها، بل سنركز على أكثرها إفادة. ويمكن تصنيفها إلى قسمين:

ا. الدراسات الأجنبية

كان للدراسات الأجنبية، خاصة الفرنسية منها، قصب السبق في التطرق لموضوع الأملاك المخزنية زمن الحماية الفرنسية، ومن الأعمال المهمة التي انتفعنا منها تلك التقارير التي أنجزها الضباط والمراقبون العسكريون والمدنيون، خاصة تلك المنشورة بمركز الدراسات العليا حول إفريقيا وآسيا الحديثتين (C.H.E.A.M.)، وبالمثل، توسلنا بأعداد من "جريدة السعادة" وكذا بعض أعداد الدوريات والصحف، المتخصصة وغير المتخصصة، التي أتاحت إمكانية تتبع التحديث الذي لازم الأملاك المخزنية، وفي طليعة هذه المنشورات "النشرة الاقتصادية والاجتماعية" (B.É.S.M.)، و"نشرة لجنة إفريقيا الفرنسية" (B.C.A.F.)، و"الدليل الاقتصادي والمالي" (A.É.F.)، كل هذه الدراسات أسهمت في إغناء هذا العمل؛ لوفرة

مادتها وتنوع معطياتها التي غطت بعض جوانب البحث.

والمتتبع لأغلب الدراسات التي تخصصت في موضوع الأملاك المخزنية؛ يستجلي بوضوح أن أغلب مؤلفيها كانوا يشغلون مناصب عليا داخل إدارات الحماية الفرنسية، خاصة إدارة المالية وضمنها مصلحة الأملاك المخزنية، وقيمة هذه الأعمال تكمن في المزاوجة بين التأطير التشريعي والاشتغال الميداني، ويتعلق الأمر بـ:

دراسة *M. FAVEREAU*[1]، ركزت عن البحث عن الأصول التاريخية للأملاك المخزنية، بالإضافة إلى تقديم وصف للهيكلة الإدارية لمصلحة الأملاك المخزنية وتنظيمها الإداري مركزيا وجهويا، وتناول أيضا طرق تكوين الملك المخزني وتدبيره.

دراسة *J. GRIGUER*[2]، التي تعد الحجر الأساس لكل راغب في دراسة الأملاك المخزنية، لأنها أعطت وصفا دقيقا لكل المساطر التي تهم طرق تكوين وتدبير الملك المخزني، سواء تعلق الأمر بما هو إداري، تقني أو قانوني.

بالإضافة إلى مجموعة من المقالات[3] صدرت زمن الحماية الفرنسية تبرز طرق بيع الملك المخزني عن طريق المزايدة (المزاد العلني / السمسرة العمومية) وفق مساطر قانونية. وكذا أثمان بيع الأراضي المخزنية، وتطور مبيعاتها زمن الحماية الفرنسية.

وبالفعل، قام أصحاب هذه الدراسات الأجنبية بمجهود علمي في دراسة الأملاك المخزنية، وجاءت دراساتهم بإضافة نوعية في هذا المجال، فهي تزخر بمعطيات مهمة، وخاصة الإحصائية منها، وتتوفر على تفاصيل دقيقة تخص الأملاك المخزنية: أنواعها، وتوزيعها وأثمانها، وهي معلومات نادرة الوجود في غيرها من الدراسات. غير أنها كانت موجهة منذ البداية نحو هدف معين، بغية تبرير الإصلاح العقاري الذي أقدمت عليه فرنسا. وهو ما يتنافى مع مفهوم التاريخ، النظري على الأقل، ويتنافى مع البحث العلمي.

٢. الدراسات المغربية

لم يتم التعرض لها من لدن باحثين مغاربة -حسب علمنا- ضمن دراسة أكاديمية مستقلة، واقتصر الحال على بعض الإشارات المتفرقة في المراجع التي تهتم بتاريخ المغرب، والتي لم تتجاوز الاقتضاب إلى الإسهاب.

اطلعنا على العديد من الكنانيش المتعلقة بأملاك المخزن الموجودة بالخزانة الحسنية، وفي مقدمتها كناش رقم ٨٢ الذي يعد أول تقييد يحصي أملاك المخزن عام ١٢٩٢هـ الموافق لسنة ١٨٧٥م[4]، الذي كان بأمر من المولى الحسن الأول، وهذا الإحصاء أو التقييد قام بجرد جميع الأملاك المخزنية بالإيالة الشريفة، ووضع ملفات وقوائم بها حسب كل منطقة، وبذلك كانت هذه أول عملية لتحديد وضبط وضعية أملاك المخزن في تاريخ المغرب. كما اعتمدنا على رصيد متنوع من الوثائق المخزنية المنشورة ضمن دورية **الوثائق** التي تصدرها مديرية الوثائق الملكية. والتي مكنتنا من الإجابة عن الإشكاليات التي خصت الادعاء الأجنبي حول الخلط بين أملاك المخزن وأملاك السلطان.

تستند الدراسة إضافة للمظان والدراسات الأجنبية والكنانيش والوثائق المخزنية إلى كتب، ومن أمثلة هذه الكتب التي تطرقت الموضوع في فترات قبل الحماية سأكتفي بعرض بعضها كالآتي: كتاب **الأمناء بالمغرب**[5]، لنعيمة هراج التوزاني، والذي تناولت فيه مؤسسة الأمناء قبل الحماية الفرنسية، ويعد مرجعا مهما، لاعتماده على وثائق مخزنية، وتركيزه على الجهاز المالي. في حين، كشف عبد الرحمان المودن، من خلال دراسته **لقبائل إيناون**[6]، عن محددات العلاقة بين التجمعات البشرية في البوادي المغربية قبل الاستعمار، وبين المؤسسات المخزنية، وقدم خارطة طريق علمية لفهم الثابت والمتغير في البوادي المغربية. أما الطيب بياض، من خلال دراسته **ضريبة الترتيب**[7] في مغرب ما قبل الحماية، فيسلط الضوء على مالية النظام المغربي المخزني. أما فيما يخص المقالات التي ركزت على أملاك المخزن قبل الحماية فنجد مقالة نجيدي[8] التي أشار فيها إلى طرق تكوين أملاك المخزن وتدبيرها بشكل عام، في حين نجد مقالات اقتصرت على دراسة أملاك المخزن بشكل خاص داخل جهات من المغرب كمدينة الرباط[9] ومدينة أكادير[10].

كما استعنا بالجريدة الرسمية وكذا وثائق مؤسسة أرشيف المغرب، بالإضافة إلى البحوث التي نوقشت في بعض الجامعات المغربية، والمعاهد العليا كمعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة، والمعهد الوطني للتهيئة والتعمير، والمدرسة الوطنية للإدارة بالرباط.

علاوة على ما سبق، استفاد عملنا مما نشر من مستجدات حول مختلف جوانب الموضوع، ويتعلق الأمر بالتقارير الرسمية التي تصدرها سنويا مجموعة من مؤسسات الدولة، ومن بينها: وزارة الاقتصاد والمالية،

ومديرية أملاك الدولة، والمجلس الأعلى للحسابات، التي رصدت بعض الاختلالات للوضعية الراهنة لتدبير العقار بصفة عامة، وأملاك الدولة بصفة خاصة، واقترحت بعض التوصيات التي ينبغي اتباعها من أجل تطوير دور أملاك الدولة في تنمية البلاد. واستأثر موضوع الأملاك المخزنية في المغرب خلال السنوات الأخيرة باهتمام بعض الباحثين المغاربة[11] من تخصصات مختلفة، فأنجزت في هذا الإطار دراسات ركزت على إشكالية مفهوم ملك الدولة الخاص وتمييزه ووظائفه في ظل التطور التشريعي والعمل القضائي.

في الأخير، نسجل أنه على الرغم من قلة الدراسات المتخصصة في هذا الموضوع، فإن المصادر التي يمكن الاستفادة منها في كتابة تاريخ الأملاك المخزنية عديدة ومتنوعة بالنسبة لمختلف المراحل التاريخية، هذه الدراسات أتاحت إمكانية مقارنة تحول الأملاك المخزنية قبل الحماية وخلالها، وبعد الحصول على الاستقلال.

ثالثًا: أقسام الأطروحة

انطلاقًا من الرصيد البحثي، وتساوقا والإشكالية التي طرحها موضوع البحث، بوبنا الموضوع من خلال تقسيمه إلى مقدمة وقسمين وخاتمة، على النحو الآتي:

المقدمة: اشتملت فرشا تاريخيا لموضوع الدراسة، مع بيان أسباب اختياره وأهميته وأهدافه وضبط إشكالياته، وجرد الدراسات السابقة، فضلاً عن إعطاء لمحة موجزة عن طبيعة المادة المصدرية التي اعتمدتها الدراسة.

القسم الأول: العقار في المغرب بين الواقع والإصلاح

يروم هذا القسم وضع الدارس في صورة التطور التاريخي للملك المخزني خلال الفترة ما قبل الكولونيالية، لذلك جاء مقسما إلى ثلاث فصول رئيسية: إذ يعتبر **الفصل الأول** مدخلاً نظريًا لدراسة مقارنة لمختلف الأنظمة العقارية التي عرفها المغرب، من خلال التفاعل مع إشكاليتي الأرض ومعايير تمييز الأملاك المخزنية عن باقي الأنظمة العقارية الأخر. أما بخصوص **الفصل الثاني** فهو بمثابة إحاطة تاريخية تهتم بدراسة البدايات الأولى لاهتمام الأوروبيين بمسألة الأرض. في حين خصص **الفصل الثالث** لرصد وضعية أملاك المخزن ما قبل الاستعمار، استنادا إلى ثلاثة مداخل توطينها بين "قبائل الطاعة" و"قبائل السيبة"، وتمييزها عن أملاك السلطان، ناهيك عن آليات تكوينها وتدبيرها.

القسم الثاني: انتقال من الأملاك المخزنية إلى أملاك الدولة الخاصة

يشكل هذا القسم عصب الأطروحة، باعتباره دارسة متخصصة للملك المخزني الذي تطور في عهد الحماية الفرنسية، والذي أصبح يطلق عليه الملك الدولة الخاص "الدومين الخاص"، وقد قسم هذا القسم إلى ثلاثة فصول رئيسة؛ حيث كُرّس **الفصل الأول** لدراسة أملاك الدولة في ظل الحماية الفرنسية، وتم التطرق إلى نوعين من أملاك الدولة العامة والخاصة. أما **الفصل الثاني** فتطرق لآليات تكوين وتدبير الملك الدولة الخاص في عهد الحماية. وأخيرا **الفصل الثالث** الذي تناول كيفية تدبير المغرب المستقل للتركة الاستعمارية وضمنها الأملاك المخزنية.

خاتمة

تضمنت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

الاستنتاجات

أسفر تتبعنا لمسار التحديث الذي لازم الأملاك المخزنية على فترات تاريخية، استنتاجات جوهرية، مكنتنا من ضبط طفرات تاريخية محددة في التحول الذي لامس الأملاك المخزنية.

حيث اعترضت مسألة تدبير الأملاك المخزنية بالمغرب قبيل الحماية عدة صعوبات، الشيء الذي يؤدي إلى ضياع كثير من هذه الأراضي، لفائدة بعض الخواص من ذوي النفوذ والسلطة، إما عن طريق الانتفاع الذي يتحول إلى ملكية مع مرور الزمن، وإما عن طريق الاستيلاء. ويمكن التمييز بين الأملاك الموجودة بالبادية والأملاك الموجودة بالمدينة، فمثلا حين الحديث عن الأملاك في البادية يتضح عدم وجود إحصاء دقيق بالإضافة أن التقاييد الخاصة بها في كل منطقة لم تكن متوفرة لدى المسؤولين المحليين، وفي بعض الأحيان يصعب العثور عليها حتى على المستوى المركزي. أما تدبير الأملاك المخزنية بالمدن، فقد عمل بعض الموظفون بتفويت مجموعة من الأملاك المخزنية لصالحهم بإذن السلطان أو بدونه، وهناك من ترامى على أملاك المخزن، هذا ما حدا بالمولى الحسن الأول إلى سياسة زجرية ضد المخالفين وضد المترامين على أملاك المخزن، كما أمر بإجراء إحصاء لأملاك المخزن (سنة ١٨٧٥م) في سجلات وقوائم بحسب المناطق، بعدما تم التمييز بين ما هو من قبيل الأملاك المخزنية، وبين ما هو من ملك السلطان، وكانت هذه

العملية ذات أهمية كبيرة لمعرفة وضعية هذه الأملاك، لأول مرة في تاريخ المغرب.

وأمام تزايد المشاكل الداخلية والخارجية، لم يعد المخزن يتابع تطور موضوع أملاكه بالمغرب، وبقيت هذه الوضعية معلقة وبدون حل نهائي نظرًا لعدم استقرار الوضع السياسي الداخلي بالمغرب، بسبب أحداث العقد الأول من القرن العشرين. ولن يفتح هذا الملف من جديد إلا على يد سلطات الحماية.

استند الباحثون في تقديمهم لثنائية "بلاد المخزن" و"بلاد السيبة" إلى عدة معايير، أفرزت نوعا من التعارض والتضارب، الأمر الذي انعكس على الأطاريح التي قدمت حولها، غير أن ما ينبغي التنبيه إليه أن تلك المعايير والضوابط تبقى غير دقيقة في تحديد الفوارق ورسم الحدود بين "قبائل الطاعة" و"قبائل السيبة"، خصوصًا خلال ضعف السلطة المركزية تندلع الفتن في القبائل لهذا نعتتها سلطات الحماية بـ "قبائل السيبة" غير أنها في تاريخ المغرب تبقى ظرفية. ولهذا فإن الأملاك المخزنية كانت توجد بشكل كبير "بقبائل الطاعة"، وتقل وتزداد في "قبائل السيبة" نظرًا لطابعها ووضعها الخاص.

على المستوى التنظيمي، حدث خلط بين أملاك المخزن وباقي الأملاك الأخرى قبيل فرض نظام الحماية، خاصة مع أملاك المخزن وأملاك السلطان كما ذهبت إليه السوسيولوجيا الاستعمارية، غير أن بحثنا خلص إلى أن أملاك المخزن كانت تدبر وتسير بشكل منفصل ومنعزل عن أملاك السلاطين، كما يدل على ذلك وجود كنانيش خاصة بها في الخزانة الحسنية بالرباط.

غدت مسألة رهن الأملاك المخزنية وسيلة وظفها المخزن للحصول على القروض منذ ١٩٠٢م، بعد المتاعب المالية والنقدية التي تفاقمت على عهد السلطان مولاي عبد العزيز، بينما استخدمتها سلطات الحماية الفرنسية كآلية سياسية مكنتها من الاستحواذ والاستيلاء على تلك الأملاك قبل فرض الحماية. ومع الاختلاف في السياق والحيثيات، انتقلت مسألة رهن الأملاك المخزنية قبل الحماية إلى مسألة رهن البلاد في الزمن الراهن لدى المؤسسات المالية الدولية من أجل الحصول على القروض، حيث تم تدشين فترة المغرب المستقل بطلب القروض. وبالفعل، فإن مسلسل القروض الخارجية -وهو مسلسل قديم- ما انفك يتسع ويتضخم. ففي بداية القرن العشرين أدى إلى وضع الاقتصاد والمالية المغربيين تحت وصاية بنك باريس والدول المنخفضة، واليوم وبطريقة خادعة يبسط صندوق النقد الدولي سلطة مراقبته ومتابعته على كل الدول الواقعة تحت تأثيره، باستعمال ما يمكن تسميته بقاعدة الشرطية. لقد تبين لنا أن أية مساعدة مالية يقدمها الصندوق مرهونة بتبني هذه الدول للإجراءات المقدمة على أساس أنها إجراءات للتقويم.

أولت سلطات الحماية الفرنسية أهمية قصوى للحد من الترامي على أملاك المخزن، لأن هاجسها هو الأرض واتخذت ذريعة ضياع أملاك المخزن واعتبرتها أملاك الدولة الخاصة ذات حق غير قابل للتصرف، والتي وجب ضبطها لأنها القاعدة الجديدة التي تضمن الاستعمار بشقيه الرسمي والخاص. لهذا الغرض، استعملت الإدارة الاستعمارية بحذاقة آليتين: نزع الملكية، والمصادرة اللتين مونتا دومين الدولة بملكيات جديدة. لقد حدث أن المغاربة، من خلال الإهمال أو الجهل بالإجراءات القانونية، لم يقدموا بالتعرض داخل الآجال والمواعيد النهائية التنظيمية لعمليات ترسيم حدود الأملاك على الرغم من امتلاكهم سندات الملكية الحقيقية والمقنعة تمامًا. وهذا ما أدى إلى ضياع حقوقهم باعتبارهم مالكين حقيقين.

تفرض علينا الأمانة التاريخية أن نحافظ على كل الوضوح بخصوص هذا الماضي ومستقبله، وسواء اتفق القارئ مع الأطروحة الكولونيالية أم اختلف معها، فما يظل ماثلاً أمامنا هو أن سلطات الحماية الفرنسية عملت على وضع الدعامات المطلوبة لإخراج بلد "قابع في عتاقته" إلى العالم الحديث؛ وبعض هذه الدعامات اعتنت بالإطار القانوني للأملاك المخزنية. وحرصت على تحديد نوعية وطبيعة أملاك الدولة العامة والخاصة بدقة. ما أقدمت عليه سلطات الحماية من تحديث يُعَدّ امتدادًا وتصحيحًا لمسار التحديث، الذي دشنه السلطان المولى الحسن الأول، وليس تجاوزا وقطيعة كما ادعى بعض منظري الحماية.

بعد حصول المغرب على استقلاله، ورث تركة عقارية حاول تدبيرها، حيث سارع إلى سن إجراءات كان أهمها المصادرات التي شملت أملاك القياد، بالإضافة إلى إصدار ظهائر استرجاع أراضي المعمرين وتوزيعها على المغاربة، وقد أثار ذاك التوزيع ردود فعل لضآلة حجم الأراضي الموزعة مقارنة مع الأراضي المسترجعة. وزامن هذا انطلاق المشاريع الإصلاحية، أبرزها الإصلاح الزراعي، وتوالت طيلة مرحلة الستينيات والسبعينيات الأفكار والمبادرات الإصلاحية التي همت

مختلف الـميادين، واختلفت التقييمات بشأن نتائج هذه الإصلاحات والـمستفيدين الفعلين منها.

كما عمدت الدولة في إطار مبدأ السيادة وتكريسا للسياسة الحكومية في الـمجال الفلاحي، إلى وضع حد لتـملك الأجانب للأراضي الفلاحية، وذلك عن طريق استرجاع الأراضي التي تـم توزيعها على الـمعمرين وكذا الأراضي التي تـملكها الأجانب بطرق مختلفة. وتم استرجاع أراضي الـمعمرين على مراحل طيلة سبعة عشر سنة تـميزت بـ"الارتجال وبالـمرحلية البطيئة". وقد تـمت عملية الاسترجاع عبر مرحلتين وفي إطار ظهيرين شريفين أساسيين (ظهير ٢٦ شتنبر ١٩٦٣م، وظهير ٠٢ مارس ١٩٧٣م).

نود العودة في الأخير إلى التأكيد أن الـموضوع الذي تطرقنا له راهني بامتياز، لأنه سعى إلى تتبع تطور الإطار التنظيمي والقانوني للأملاك الـمخزنية في الـمغرب الـمعاصر على امتداد مراحل تاريخية تـميزت باختلاف ظرفياتها وتباين مرامي السُّلط الضابطة لها (قبل وخلال وبعد الحماية)، فيما يـمكن أن نصطلح عليه "محاولات التحديث"، الذي شكل التوظيف الكولونيالي إحدى حلقاته، ثم استرجاع أراضي الـمعمرين التي كانت في الغالب موضوعا للخوصصة والشراكة بين القطاعين العام والخاص. ولازال الـموضوع يطرح بعض الإشكالات التي ماتزال عالقة كغياب التعرف الدقيق على العقارات التابعة لأملاك الدولة وعدم ضبط محفظة عقاراتها وكذا العقار القابل للتعبئة حاجزًا كبيرًا يحول دون القيام بتثمين أمثل لعقارات الدولة.

ختامًا، هذه الدراسة ليست مشروعًا مرحليًا، ولا عملاً ظرفيًا عابرًا، وإنـما هي ورش مفتوح باستمرار أمام الباحثين الراغبين في كتابة التاريخ الاقتصادي للمغرب من خلال مباحث العقار والتملك.

الإحالات المرجعية:

(1) **FAVEREAU, M. (1928):** *Le service des domaines au Maroc: son organisation administrative et ses attributions, son rôle immobilier,* Éditions Imp., Réunies, Casablanca.

(2) **GRIGUER, J. (1939):** *Traité théorique et pratique de législation, doctrine administrative et jurisprudence marocaines en matière domaniale,* Imp., Réunies, Casablanca.

(3) **ANONYME, (1918):** «Une grande adjudication domaniale». Dans: *B.C.A.F.,* Paris; **ANONYME, (1919):** «La propriété foncière au Maroc, les propriétés domaniales». Dans: *Revue des questions économiques et financières au Maroc*, 1(re) année, n° 4, Paris.

(٤) إن الـمتصفح لـمعظم الدراسات سواء الأجنبية أو الـمغربية، التي درست البنية العقارية اختلفت في تحديد أول إحصاء لأملاك الـمخزن، فإذا كانت بعضها ترجح سنوات: ١٨٦٥م، ١٨٧٥م، و١٨٨٥م، و١٨٩٥م، فإن كنانيش الخزانة الحسنية نجد أن أول إحصاء حدث سنة ١٨٧٥م، ينظر: تاريخ أول تقييد لأملاك الـمخزن في عهد السلطان مولاي الحسن، حسب ما جاء في كناش رقم ٨٢ بالخزانة الحسنية الـمؤرخ بسنة ١٢٩٢ هجرية الموافق لسنة ١٨٧٥م.

(٥) نعيمة هراج التوزاني، **الأمناء بالـمغرب في عهد السلطان الحسن الأول**، جامعة محمد الخامس -أكْدال- منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة: رسائل وأطروحات رقم ٦٨، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الثانية، ٢٠١٣.

(٦) عبد الرحمان الـمودن، **البوادي الـمغربية قبل الاستعمار قبائل إينانون والـمخزن بين القرن السادس عشر والتاسع عشر**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة: رسائل وأطروحات رقم ٢٥، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ١٩٩٥.

(٧) الطيب بياض، **الـمخزن والضريبة والاستعمار ضريبة الترتيب ١٨٨٠-١٩١٥**، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ٢٠١١.

(٨) محمد نجيدي، "أملاك الـمخزن بالبادية في عهد السلطان مولاي الحسن"، ورد ضمن **البادية الـمغربية عبر التاريخ**، تنسيق إبراهيم بوطالب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة: ندوات ومناظرات رقم ٧٧، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ١٩٩٩.

(٩) عبد العزيز الخمليشي، "أملاك الـمخزن في مدينة الرباط في العهدين العزيزي والحفيظي (١٨٩٤-١٩١٢)"، ورد ضمن **أعمال الدورة التاسعة (السلطان مولاي عبد الحفيظ) جامعة مولاي علي الشريف الخريفية**، منشورات وزارة الثقافة والاتصال، مطبعة دار الـمناهل، ٢٠٠١.

(١٠) محمد اللحية، "مسألة الأملاك الـمخزنية بأكادير في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين"، ورد ضمن **أعمال ندوة مدينة أكادير الكبرى الـمحور التاريخي**، جامعة ابن زهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكادير، ١٩٩٠.

(11) **EL YAÂGOUBI, M. (2016)**: «Le domaine privé de l'administration au Maroc». Dans: *R.E.M.A.L.D.*, n° double 129/ ١٣٠, Imp., El Maârif Al Jadida, Rabat.

- **NACEUR, K. (2005):** *Le domaine privé de l'État Marocain,* Thèse pour le Doctorat d'État en droit public, Université Mohammed V, Faculté des Sciences Juridiques Économiques et Sociales -Agdal- Rabat.

- EDDAHBI, A. (2000): «Le domaine privé de l'État au Maroc». Dans: *R.E.M.A.L.D.*, n° 34, Imp., El Maârif Al Jadida, Rabat.

- حسن خشين، **ملك الدولة الخاص تـمييزه نظامه وظائفه**، منشورات مجلة الحقوق، سلسلة الـمعارف القانونية والقضائية، الإصدار ٢٨، دار نشر الـمعرفة، مطبعة الـمعارف الجديدة، الرباط، ٢٠١٥.